وأوضح بيان اصدرته اللجنة التنفيذية بشأن المقاطعة، بتاريخ ١٩٢٢/٩/١، «ان المجلس سيتكون من ١٤ [عضواً] ينادون بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وعشرة [أعضاء] ينادون بضد ذلك. وبما ان قرارات هذا المجلس ستتخذ بأكثرية الاصوات، فستكون كلها مخالفة للأمة ومصالحها»[٤٢]. وحرصت اللجنة التنفيذية على ان تذيّل بيانها بدعوة الشعب الفلسطيني الى المقاطعة «بهدوء، ومراعاة القوانين والانظمة المدنية»[٤٣]. ونجحت المقاطعة، وتمّ افشال خطوة انتخاب المجلس التشريعي، «وخرجت الادارة [البريطانية] ولديها البرهان الساطع على ان اهل فلسطين غير راضين عن هذا الدستور، الذي يجرّدهم من الجانب الاكبر من حقوقهم»[٤٤].

من ناحية اخرى، رفضت اللجنة التنفيذية عرضاً بريطانياً بتشكيل وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية في فلسطين، وفقاً لما تنص عليه المادة الرابعة من صك الانتداب. وعلّلت اللجنة التنفيذية رفضها هذا بكون مشروع الوكالة العربية «يجعل العرب، أصحاب البلاد، في مستوى واحد مع اليهود، فضلاً على ان اسم الوكالة يجعلهم [الفلسطينيين] يشعرون بأنهم غرباء في بلادهم»[٤٥].

وعلى الرغم من المخاطر الجسيمة التي تهدد مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي، جراء بيع الاراضي، فقد اكتفت اللجنة التنفيذية بالاحتجاج، ولفت نظر الانتداب الى تلك المخاطر. وكان أخطر ما شهدته حركة بيع الاراضي، هو ما قام به بعض آل سرسق اللبنانيين من بيع قرى العفولة وخنيفس وجباتا وشطة وسولم، التابعة لقضاء الناصرة، الى الوكالة اليهودية. وازاء هذه الصفقة، تداعت اللجنة التنفيذية الى اجتماع طارىء بتاريخ ١٩٢٤/٨/٢٥، للتداول، وقررت لفت نظر الانتداب البريطاني الى هذه الحادثة؛ وطلبت، باسم الامة التي تمثلها، «توقيف هذه المبايعة ودرس هذه القضية درسا مدققاً، وصيانة حقوق سكان تلك القرى ومزارعيها»[٤٦].

وعند زيارة آرثر بلفور فلسطين، للمشاركة في افتتاح الجامعة العبرية، دعت اللجنة التنفيذية اهالي فلسطين، بتاريخ ١٩٢٥/٣/٢٤، الى مقاطعة زيارته لفلسطين، وان ينصرف الاهالي الى المعابد يتضرعوا الى خالقهم برفع هذا الظلم المدلهم، ويستنزل من افواهم الصغيرة السليمة الادعية الحادة التي تخترق عنان السماء[٤٧].

وبلغ ضعف اللجنة أوجه بظهور بوادر عجزها التام، على اثر هبّة البراق، في ١٩٢٩/٨/١٦؛ اذ خلصت الهبّة الى جملة حقائق ترسّخت لدى الرأي العام الفلسطيني: الاولى، استحالة الاستمرار في الثورة دون تنظيم واعداد مسبق، ودون قيادة تشرف على العمل العسكري والسياسي؛ الثانية، عجز القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، وقتذاك، عن مواكبة الاحداث، واقتناع الشعب بأن جهود تلك القيادة لدى البريطانيين في غير موقعها؛ فلم تحاول اللجنة التنفيذية، من خلال ما خلقته الهبّة من معطيات جديدة، ان تستفيد منها لتقوية نفوذها السياسي داخل فلسطين؛ بل انها اختارت اسلوب المهادنة مع الانتداب، على الرغم من التحيّز الظاهر والواضح الذي ابداه الانتداب في تسليح اليهود، والدفاع عنهم، الامر الذي أثار استغراب اللجنة التنفيذية (وفقاً لبيانها بتاريخ ١٩٢٩/٩/٢٠، والذي جاء رداً على منشور المندوب السامي بهذا الصدد). فقد ذكر البيان انه «لم يكن أحد من عرب فلسطين يتوقع ان يرى اغفال الحقائق التي عرفها القاصي والداني، وهي ان أكثر اليهود كانوا مسلّحين من انفسهم، وان الحكومة [البريطانية] قد سلّحت عدداً منهم»[٤٨]. واستمراراً في النهج ذاته، ارسلت اللجنة التنفيذية ثالث وفودها الى لندن كما ذكرنا، للتباحث مع السلطات البريطانية في الشأن الفلسطيني عموماً ومحاولة الحؤول دون التصديق على قرار المحاكم البريطانية في